

(إطروحة التجديد في الفكر المرجعي نظرية الولي الفقيه في فكر الإمام روح الله الخميني أنموذجاً)

م.د. جاسم محمد عباس

كلية الإمام الكاظم عليه السلام أقسام واسط

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم
اجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين وبعد...

لقد حُرّم المجتمع الإسلامي بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم - باستثناء حقبة
خلافة الإمام علي عليه السلام - من القيادة السياسية للأئمة أهل البيت عليهم السلام،
واستمر ذلك إلى زمن ولادة الإمام المهدي (عجل الله فرجه) ولكن لما ابتداء عصر الغيبة
في أواسط القرن الثالث الهجري، وحُرمت الأمة الإسلامية من الاستفادة من فيض
حضور الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف) بسبب غيبته الكبرى، اتجهت
الأنظار إلى مقام النيابة العامة بحسب توجيه الإمام ولي العصر (عجل الله تعالى فرجه
الشريف) للفقهاء جامعي الشرائط، وأن لهم مقام الولاية والقيادة، وإطاعتهم واجبة
على الأمة كلّها. فيما يتعلّق بولاية الفقيه في عصر الغيبة، وضرورة تشكيل الحكومة فيه،
وأنه هل يجب على الأمة - إن أمكنها - إقامة الحكومة العادلة واتباع القيادة الحكيمة
العارفة؟ أم لها أن تعيش في ظلّ الهرج والمرج، أو في ظلّ حكومة الطاغوت؟... جميع
هذه الأسئلة وغيرها، أجاب عنها الإمام روح الله الخميني قدس سره وفق نظرية ولاية
الفقيه (حاكمية الإسلام) وبين الإمام الخميني قدس سره في هذه النظرية النظرة الثاقبة
حول تشكيل الحكومة من وجهة نظر الإسلام مستنداً إلى عدة أحاديث منقولة عن النبي
الأعظم ص وأمير المؤمنين (عليه السلام) والإمام الحسين (عليه السلام) والإمام
صاحب العصر والزمان (عجل الله فرجه الشريف).

يعتقد الكثير أن الإمام قدس سره طرح مسألة ولاية الفقيه خلال بحوثه الدراسية التي
ألّفها على طلبة العلوم الدينية في النجف الأشرف في نهاية ستينات القرن الماضي،
وخصّصها للبحث في نظرية ولاية الفقيه وحاكمية الإسلام الذي جُمع وطُبّع تحت عنوان

الحكومة الإسلامية.، بينما كشفَ بحثنا أن هذه النظرية سبق للإمام بحثها في كتابه "كشف الأسرار" الذي ألفه في أربعينيات القرن الماضي، وحرصاً منا على نشر هذا الفكر الأصيل في الولاية وحكومة الولي الفقيه الجامع للشرائط وفق فكر الإمام الخميني قدس سره، لما يمتاز به من أصالة وعمق واجتهاد، شرعنا بدراسة هذا الفكر في بحثٍ كُتبَ وفقاً لشروط البحث العلمي، وقد جاء بعنوان (إطروحة التجديد في الفكر المرجعي نظرية الولي الفقيه في فكر الإمام روح الله الخميني أنموذجاً) وقسمناه إلى عدة مواضيع، وبوبناه تبويماً منهجياً تعليمياً، وأخرجناه للقارئ في مواضيع منهجية ومنظمة راعينا فيها توثيق كل المعلومات، والاعتماد على نصوص الإمام روح الله الخميني قدس سره مع استفادات جزئية من كتب وموارد أخرى ترتبط بموضوع البحث نفسه.

أولاً/ ماهية نظرية ولاية الفقيه في فكر الإمام الخميني:

بدايةً علينا أن نبين إن نظرية ولاية الفقيه ليست ابتكاراً علمياً جديداً استحدثه الإمام الخميني قدس سره، بل هو مبحث علمي تعرض له العديد من كبار المراجع والعلماء السابقين بحسب قوله قدس سره: "فإن موضوع ولاية الفقيه ليس موضوعاً جديداً جئنا به نحن، بل إن هذه المسألة وقعت محلاً للبحث منذ البداية... بحسب ما يُنقل، فإن المرحوم كاشف الغطاء^(١) قد تعرض أيضاً للكثير من هذه الأمور. وقد ذكرت لكم أنه من بين المتأخرين، فإن المرحوم النراقي^(٢) يرى ثبوت جميع شؤون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للفقهاء. والمرحوم النائيني^(٣) أيضاً يقول إن هذا المطلب يُستفاد من مقبولة "عمر بن حنظلة"^(٤) وعلى أي حال، هذا البحث ليس جديداً، وإنما زدنا نحن البحث حوله فحسب"^(٥).

للولاية الفقهية تعريفات كثيرة قد تؤدي كثرتها إلى تشتيت الذهن عن غرضنا الأصلي، لذا وبعيداً عن التعريفات الأخرى لها، فما قصده الإمام الخميني قدس سره حول ولاية الفقيه هو البحث عن الحاكمية في زمن الغيبة الكبرى للإمام ولي العصر (عجل الله فرجه الشريف) يتم توكيل مهام الولاية وزعامة الأمة الإسلامية فقيه عادل يراعي

التقوى. الفقيه الشجاع الذي لديه معرفة تامة بالتطورات التي تحدث حوله الذي يكون متدبراً، وتكون لديه القدرة على إدارة الأمور^(٦).

في الواقع، فإنّ بحث ولاية الفقيه في فكر الإمام الخميني قدس سره ينطلق من هذه النقطة تحديداً في عصر غيبة الإمام ولي العصر (عجل الله فرجه الشريف) والإمام قدس سره يعتقد أنّ الحاكمية تنحصر بيد الفقهاء في زمن الغيبة، إذ يقول: "... وأما الحكومة ففي زمان النبي للنبي وفي زمان الأئمة للأئمة (ع) والله امر الجميع بإطاعتهم بنص القرآن. وليس لنا شغل الآن بذلك الزمان الكلام فعلاً في زمان الغيبة... نقول الحكومة والولاية في هذا الزمان بيد الفقهاء"^(٧).

إن الإمام قدس سره، كغيره من العلماء والفقهاء الشيعة الآخرين يرى أنّ نظرية ولاية الفقيه أكد عليها الله تبارك وتعالى أنها ولاية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإن تفسير ﴿أولي الأمر﴾ هو "ولاية المجتهد"، أو "ولاية الفقيه"، ويستدلّ بآراء فقهية شافية. والولاية برأيه هي ليست ولاية تنفيذية فقط، بل هي قيادة وهداية ورشاد، فيقول ما معناه: حينما نقول ولاية الفقيه، لا نقصد أن يكون الفقيه رئيساً أو وزيراً أو قائداً عسكرياً، إنّما نقصد بذلك إشرافه التام والنافذ على القوى التشريعية والتنفيذية للبلاد، تحت إطار الدين الإسلاميّ نحن لا نريد حكومة باسم فقيه، إنّما نطالب بحكومة تتماشى مع قوانين الله تعالى ودستوره الحكيم، الذي هو رحمة للعالمين، وهذا لا يتحقق إلّا بوجود العلماء وأهل الدين^(٨).

يتبين لنا مما تقدم إن هدف الإمام الخميني قدس الله سره من تطبيق نظرية ولاية الفقيه هو أن يقوم شخص عالم وخبير بالشؤون الإسلامية بالإشراف على الأوضاع في المجتمع، وأن لا يفسح المجال لأي شخص أن يفعل ما يشاء.

ثانياً/ غربة المجتمع الإسلامي عن ولاية الفقيه (نظرة الإمام الخميني إلى الحكومة والولاية):

يرى الإمام الخميني قدس الله سره أن العامل المهم لغربة المسلمين عن ولاية الفقيه هو الدور السلبيّ للحكّام الظالمين الذين تعاقبوا على حكم العالم الإسلاميّ. لقد ساهم

غاصبو السلطة الذين استولوا على الحكم الإسلامي وتولوا شؤون الأمة الإسلامية في إبعاد مفهوم ولاية الفقيه عن الأذهان. فبعد أن أبعادوا أولياء الحكم الحقيقيين، وهم ولاية الأمر الذين عينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنص لتولي الأمر من بعده قدّموا أنموذجاً من الحكام البعيدين تمام البعد عن نموذج الحاكم الفقيه العادل الذي يحكم ويدبر شؤون المجتمع الإسلامي وفق رؤية الدين الإسلامي وأحكامه. لقد أبعادوا عملياً علماء الدين الواقعيين، (وهم أئمة أهل البيت عليهم السلام) عن سياسة المجتمع وإدارته، وحولوا ولاية أمر المسلمين إلى ملك عضود يتوارثونه بينهم. وإلى ذلك أشار الإمام الخميني قدس سره بقوله: "إنّ ما جعله الله تبارك وتعالى للإمامين: عليّ والحسن عليهما السلام، ثمّ جعله بعد ذلك لأئمة الهدى عليهم السلام، هو الحكومة، لكنّ هذه الحكومة منعت من أن تؤتي ثمارها. بناءً على هذا، جعل الله الحكومة لأمر المؤمنين عليه السلام، تلك الحكومة التي تعني السياسة، أي إنّها معجونة بالسياسة. ولكن ما يؤسف له، أنّ كثيراً من الانحرافات قد وجدت، وأبرز هذه الانحرافات وجود أيدٍ خفيةٍ يمتدّ تاريخها إلى عصر الخلفاء الأمويين والعباسيين، تقول بفصل الدين عن السياسة، واستقلالية الحكومة عن السياسة" (٩).

وفي موضع آخر ينقل لنا أحد الباحثين أيضاً قوله قدس سره: "طرح قضية فصل السياسة عن علماء الدين ليس جديداً، فلقد طُرحت هذه القضية في عصر بني أمية، واشتدت في عصر بني العباس" (١٠).

إن الإمام الخميني قدس سره في بحث إثبات الولاية للفقيه (أي نظرية ولاية الفقيه) يستند إلى عدة مبادئ تكون مقدّمة له، منها الحاكمية الإلهية بمعنى أنّ على الإنسان المؤمن أن لا يخضع لأي سلطة في هذا العالم غير سلطة الله عز وجل، ويأتي الإمام هنا بدليل من كلام الله تبارك وتعالى، ففي سورة المائدة الآيات (٤٩، ٤٨، ٥٤، ٥١، ٥٠، ٥٥) ((وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ، فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ، وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا

أَنْزَلَ اللَّهُ)) والمبدأ الأساس الآخر هو ضرورة وجود حكومة إسلامية في عصر الغيبة، وهي الحكومة التي يتولّى إدارتها الولي الفقيه ^(١١) ولذا نجد الإمام الخميني قدس سره يشرع في إثبات ضرورة وجود بين الناس حكومة إسلامية عادلة، وأن يكون تأسيس الحكومة وتشريع الأحكام في عهده هو تبارك وتعالى . قبل الخوض في بحث الأدلة الروائية على نظرية ولاية الفقيه، فيقول: "إنّ تأسيس الحكومة أمرٌ لازمٌ بحسب ضرورة العقل، والأحكام الإسلامية، ونهج الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وأمير المؤمنين عليه السلام، وبحسب مفاد كثير من الآيات والروايات" ^(١٢) .

بناءً على ذلك نقول: إن الله تبارك وتعالى أوجب قيام حكومة عادلة، ونسأل العقل هل إن الله الذي خلق العالم بهذا النظم والترتيب البديعين على أساس الحكمة والصالح والبشر الذي اعتبر موجوداً عجيباً بحيث في داخل كل واحد منهم حب الرئاسة على جميع الدنيا وأن لا يأكل احد من مائده والتعدي والتجاوز على الآخرين؟ هل يمكن أن يترك الناس بلا تكليف وأن لا يشكّل بين الناس حكومة عادلة؟ لاريب في خروج ذلك عن حكم العقل ولا يجوز أن يُنسب إلى الله الذي بنيت أعماله على أساس العقل المحكم . إذن لابد من أن يكون تأسيس الحكومة وتشريع الأحكام في عهده هو تبارك وتعالى ^(١٣) .

ثالثاً/ دليل ولاية الفقيه في عصر الغيبة:

بعد أن أثبت الإمام الخميني قدس سره إقامة ولاية الفقيه بالأدلة العقلية والشرعية، انطلق من طبيعة النظام الإسلامي ومن خلال النصوص الشريفة، ليستنبط بالدليل العقلي والدليل الشرعي شروط الحاكم الإسلامي دليلاً على ثبوت الولاية للفقيه في عصر الغيبة. ثم يكمل الإمام نظريته ويخصّص قسماً مهماً منها لإثبات ولاية الفقيه من خلال الروايات الشريفة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، وهذا ما سنستعرضه في هذا المحور .

اعتمد الإمام على جملة من المباني الفقهية وأخبار واحاديث الأئمة عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوحي، ونذكر هنا عدداً من الاحاديث :

١- ينقل الشيخ الصدوق - وغيره من كبار علماء الشيعة - عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال قال رسول الله صلى عليه وآله وسلم: " اللهم ارحم خلفائي قيل يا رسول الله ومن خلفائك قال الذين يأتون بعدي ويروون حديثي وسنتي " (١٤) .

يعلق الإمام الخميني قدس سره على ذلك فيقول: "فالذين يروون سنة الرسول صلى عليه وآله وسلم وحديثه خلفاء الرسول الرسول صلى عليه وآله وسلم، وكل إطاعة للنبي وكل ما يثبت له (ص) من حكومة وولاية فهي ثابتة لهم أيضاً ولهم هذه الإطاعة. إذ لو أن حاكماً عرف عن شخص انه خليفته فمعنى ذلك انه يقوم بالأعمال التي يقوم بها فترة غيابه وعدم وجوده " (١٥) .

بناءً على ما تقدم نقول: إن الجملة المذكورة في الحديث (فيعلمونها الناس من بعدي) هي قطعاً لا تشمل أولئك الذين شغلهم نقل الحديث، من دون أن يكون لهم من أنفسهم رأي أو فتوى. ولا يمكن القول إن بعض المحدثين الذين لا يفهمون الحديث أصلاً يأخذون الأخبار والروايات ويكتبونها، ثم يضعونها في متناول الناس، لا يمكن القول إن هؤلاء (خلفاء للرسول)، ويعلمون العلوم الإسلامية للناس، ومصدق قولنا قول رسول الله صلى عليه وآله وسلم: " ربّ حامل فقه ليس بفقيه " (١٦) .

٢- أما الدليل الثاني الذي ساقه الإمام لإثبات ولاية الفقيه المطلقة هي رواية تحف العقول عن سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام وتروى عن أمير المؤمنين علي عليه السلام وهي رواية طويلة أشار الإمام الخميني قدس سره إلى بعض فقراتها أثناء الاستدلال والشاهد في الاستدلال هو قوله عليه السلام: " مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأئمة على حلاله وحرامه " (١٧) .

٣- مقبولة عمر بن حنظلة وفيها " من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإنني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا ردّ والراد علينا كالراد على الله وهو على حدّ الشرك بالله " (١٨) .

٤- رواية الحوادث الواقعة ينقل الشيخ الصدوق بإسناده في كتاب إكمال الدين توقيفاً شريفاً للإمام الغائب (عجل الله فرجه) جاء فيه: "أما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم" (١٩).

أما المقصود بالحوادث الواقعة التي يسأل عنها السائل الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف، فقد فسرنا لنا الإمام الخميني قدس سره بقوله: "ليس المقصود بالحوادث الواقعة المذكورة في هذه الرواية، المسائل والأحكام الشرعية، فلا يريد (السائل) أن يسأل عن العمل في الأحكام المستجدة، لأنّ هذا الموضوع كان من الواضحات في مذهب الشيعة، وهناك روايات متواترة على لزوم الرجوع في المسائل إلى الفقهاء وقد كانوا في زمان الأئمة عليهم السلام يرجعون للفقهاء ويسألونهم. فمن يكن في زمان صاحب الأمر عليه السلام وله علاقة بالنواب الأربعة ويكتب الرسائل للإمام ويتلقّ الجواب، يعرف لمن يجب عليه الرجوع لأجل الاطلاع على الأحكام، فالمقصود "بالحوادث الواقعة" (٢٠) هي الحوادث الاجتماعية المستجدة والمشاكل التي تواجه المسلمين. إذاً، كان سؤاله بشكل عام، وبنحو موهّ أنه: نحن الآن لا نستطيع الوصول إليك، فماذا يجب أن نفعل تجاه المستجدات الاجتماعية؟ وما هو التكليف؟ أو أنه ذكر بعض الحوادث وسأل: لمن نرجع في هذه الحوادث؟ والذي يبدو في النظر أنه قد سأل بشكل عام وبنحو موهّ أنه: نحن الآن لا نستطيع الوصول إليك، فماذا يجب أن نفعل تجاه المستجدات الاجتماعية؟ وما هو التكليف؟ أو أنه ذكر بعض الحوادث وسأل: لمن نرجع في هذه الحوادث؟ والذي يبدو في النظر أنه قد سأل بشكل عام" (٢١).

يتضح لنا مما تقدم أن وظيفة الناس في زمن الغيبة أن يرجعوا في تمام أمورهم إلى رواة الحديث وأن يطيعوهم فالإمام (عجل الله فرجه) جعلهم حجته والقائمين مقامه. ونحن نختصر الأمر بهذا المقدار من الروايات والاحاديث التي ذكرها الإمام الخميني قدس سره بصدد ولاية الفقيه المجتهد، فمن أراد الازدياد، فليراجع محل الروايات (٢٢).

رابعاً/ وجود حكومة أمر لازم :

ان احكام العقل الواضحة أن احداً لا يستطيع إنكار ضرورة وجود قانون وحكومة بين البشر والمجتمع البشري بحاجة إلى تشكيلات ونظام وحكومة وحكومة أساسية . ففي الوقت الذي تم طرح نظرية ولاية الفقيه كان الإمام الخميني قدس سره يهدف إلى توفير الأرضية لتشكيل الحكومة الإسلامية، وعدم إعطاء فرصة لحكم الطاغوت والاستبداد. يقول الإمام الخميني قدس سره:

"إنَّ سَنَةَ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ونهجه، دليل على لزوم تشكيل الحكومة، وذلك:

أولاً: لأنَّه هو صلى الله عليه وآله وسلم شكّل حكومة، والتاريخ يشهد بذلك، وطبّق القوانين، وثبّت أنظمة الإسلام، وأدار المجتمع، فأرسل الرسائل إلى رؤساء القبائل والملوك، وعقد المعاهدات والاتفاقات، وقاد الحروب. والخلاصة، أنَّه طبق مسائل الحكم والدولة.

وثانياً: عيّن حاكماً بعده بأمر من الله تعالى. وعندما يعيّن الله تعالى حاكماً للمجتمع بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فهذا يعني لزوم استمرار الحكومة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً. وبما أنَّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أبلغ الأمر الإلهي في وصيّته، فيكون بذلك أفاد ضرورة تشكيل الحكومة أيضاً" (٢٣) .

إذاً وبناءً على ما تقدم ، لا مفرّ من تشكيل الحكومة، وتنظيم جميع الأمور التي تحصل في البلاد، منعاً للفوضى والتفسخ. وعليه، فما كان ضرورياً في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام بحكم العقل والشرع، من إقامة الحكومة والسلطة التنفيذية والإدارية، فهو ضروري بعدهما، وفي زماننا أيضاً... فكلّ من يقول إنّه لا ضرورة لتشكيل الحكومة الإسلامية، فهو منكرٌ لضرورة تطبيق الأحكام الإسلامية، ولجامعيّتها، ولخلود دين الإسلام المبين .

يعتقد الإمام الخميني قدس سره أن أيّ نظام غير إسلامي هو نظام طاغوت يحمل في طياته الشرك، وهو خلاف مبدأ الاعتقاد بحاكمية الله الأحد، وبما أنَّ الدليل العقليّ

يوصلنا إلى ضرورة الحاكمية الإلهية التي لا تكون إلّا بإقامة الحكومة الإسلامية، يبين الإمام وجوب العمل الدؤوب لإحلال نظام الإسلام، ما يعني ضرورة إقامة حكومة إسلامية، فيقول: "بعد رحلة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، لم يسمح المعاندون وبنو أمية باستقرار الحكومة الإسلامية بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، ولم يسمحوا بتحقيق الحكومة التي كانت مرضية عند الله تعالى، وعند الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم. وفي النتيجة بدلوا أساس الحكومة، وكان نهج حكومتهم في معظمه يغير النهج الإسلامي. لقد كان نظام الحكم ونمط الإدارة والسياسة عند بني أمية وبني العباس ضد الإسلام، فصار نظام الحكم مقلوباً بشكل كامل، وتحوّل إلى سلطنة، مثل نظام الملكية في إيران وإمبراطورية الروم وفراعنة مصر. واستمر في العهود التالية بهذا النحو غير الإسلامي غالباً، إلى أن وصلنا إلى الحال التي نراها. يحكم الشرع والعقل بأن لا نسمح باستمرار وضع الحكومات بهذه الصورة غير الإسلامية أو المعادية للإسلام. وأسباب هذا الأمر واضحة: إذ إنّ إقامة نظام غير إسلامي تعني عدم تطبيق النظام السياسي للإسلام. وكذلك فإنّ كل نظام سياسي غير إسلامي، هو نظام يحمل الشرك، لأنّ حكامه "الطاغوت" ونحن مكلفون بتصفية آثار الشرك من مجتمعاتنا الإسلامية ومن حياتنا" (٢٤).

سؤال يطرح نفسه قد يستفسر عن تعليل وجود بعض العلماء والمتدينين في النظام غير الإسلامي، نقول: أنّ كل من يستطيع أن يخترق وينفذ إلى النظام الديكتاتوري الجائر، ويستطيع أن يقدم ما بوسعه من خير للشعب والبلاد، ويعرقل أعمال الجهاز الحكومي البشعة والمنافية للأخلاق والمثل، هو عمل محبذ ومقبول، بل وأحياناً قد يتعين عليه ذلك بالوجوب (٢٥).

الخاتمة (استنتاجات البحث):

الحمد لله على نعمه وأفضاله، بعد الإنتهاء من كتابة البحث، توصلنا إلى نتائج نلخصها بالتالي:

١- بناءً على نظرية ولاية الفقيه وحسب رأي الإمام الخميني قدس سره، ووفقاً للأحاديث المنقولة والتقييم العقلي، فأن الفقيه الذي يملك كافة الشروط المطلوبة عليه ان يتولى زعامة الحكومة الإسلامية، وان كافة الصلاحيات المخولة إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار (عليهم السلام) تحول إلى الولي الفقيه في هذه الظروف.

٢- ان الهدف من طرح نظرية ولاية الفقيه هو توفير الأرضية الصالحة لتشكيل الحكومة الإسلامية، وعدم إعطاء فرصة لحكم الطاغوت والاستبداد، فضلاً عن عدم فسخ المجال لشخص واحد بأن يحكم الناس بمفرده، وأن يتسلط على الشعب لأن ذلك يعد امراً محرماً من الناحية الشرعية مهما كان منصبه، ويجوز فقط لإمام المسلمين الذي يسيطر على النفس الأمارة، ولديه معرفة تامة بما يحدث من تطورات حوله ويملك المعرفة التامة وله الدراية الكاملة في قوانين الدين الإسلامي بان يحكم الناس، وعلى كافة المؤسسات أن تنفذ مهامها تحت إشرافه، وأنداك يمكن أن نسمي الحكومة إسلامية.

٣- هناك بعض الأشخاص يدخلون ساحة النقاش أحياناً باسم الدين ويطرحون بعض المسائل حول وجوب عدم تطبيق نظرية ولاية الفقيه ويصفونها بالديكتاتورية نعتقد ان الفقيه إذا مارس الديكتاتورية تسقط الولاية عنه. إن الإسلام لا يقوم بإنتخاب اي شخص فقيه كولي للمسلمين يتم فقط تعيين الفقيه الذي يتبع الأصول الإسلامية، وان تكون سياسته متطابقة مع سياسة القرآن المجيد.

الملخص:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وبعد...

لقد حُرّم المجتمع الإسلامي بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم - باستثناء حقبة خلافة الإمام علي عليه السلام - من القيادة السياسية للأئمة أهل البيت عليهم السلام، واستمر ذلك إلى زمن ولادة الإمام المهدي (عجل الله فرجه) ولكن، لما ابتدأ عصر الغيبة في أواسط القرن الثالث الهجري، وحُرمت الأمة الإسلامية من الاستفادة من

فيض حضور الإمام المهديّ (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، بسبب غيبته الكبرى، اتّجهت الأنظار إلى مقام النيابة العامة بحسب توجيه الإمام ولي العصر (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، للفقهاء جامعي الشرائط، وأنّ لهم مقام الولاية والقيادة، وإطاعتهم واجبة على الأمة كلّها. فيما يتعلّق بولاية الفقيه في عصر الغيبة، وضرورة تشكيل الحكومة فيه، وأنّه هل يجب على الأمة - إن أمكنها - إقامة الحكومة العادلة واتباع القيادة الحكيمة العارفة؟ أم لها أن تعيش في ظلّ الهرج والمرج، أو في ظلّ حكومة الطاغوت؟... جميع هذه الأسئلة وغيرها، أجاب عنها الإمام روح الله الخمينيّ قدس سره في نظريته تلك.

يعتقد الكثير أنّ الإمام قدس سره طرح مسألة ولاية الفقيه خلال بحوثه الدراسية التي إلّقاها على طلبة العلوم الدينية في النجف الأشرف في نهاية ستينات القرن الماضي، وخصّصها للبحث في نظرية ولاية الفقيه وحاكمية الإسلام الذي جُمع وطُبع تحت عنوان الحكومة الإسلامية.. بينما بحثنا توقف على ان هذه النظرية سبق للإمام بحثها في كتابه "كشف الأسرار" الذي ألفه في أربعينيات القرن الماضي، وحرصاً منّا على نشر هذا الفكر الأصيل في الولاية وحكومة الولي الفقيه الجامع للشرائط، وفق فكر الإمام الخمينيّ قدس سره، لما يمتاز به من أصالة وعمق واجتهاد، شرعنا بدراسة هذا الفكر في بحثٍ علمي كُتبَ وفقاً لشروط البحث العلمي .

وسمّ بحثنا ب (إطروحة التجديد في الفكر المرجعي نظرية الولي الفقيه في فكر الإمام روح الله الخميني أنموذجاً) وقد وقسمناه إلى عدة مواضيع، وبوّناه تبويماً منهجياً تعليمي، وأخرجناه للقارئ في مواضيع منهجة ومنظمة، راعينا فيها توثيق كلّ المعلومات، والاعتماد على كتاب المصادر مع استفادات جزئية من كتب وموارد أخرى من نصوص الإمام روح الله الخمينيّ قدس سره، ترتبط بموضوع البحث نفسه.

Abstract:

Praise be to God, Lord of the worlds, and may God's prayers and peace be upon our Prophet r Muhammad, may God's prayers and peace be upon him and his family, and his good and pure family....

After the departure of the Prophet, peace and blessings of God be upon him and his family, the Islamic community – with the exception of the era of the caliphate of Imam Ali, peace be upon him – was deprived of the political leadership of the Imams, Ahl al-Bayt, peace be upon them, and this continued until the time of the birth of Imam al-Mahdi (may God hasten his reappearance). However, when the era of backbiting began in the middle of the third century AH, and the Islamic nation was deprived of benefiting from the abundance of the presence of the imam al-Mahdi (may God hasten his honorable reappearance). Owing to his great occultation, Positions of state and leadership were considered based on the direction from Imam alMahdi (May God hasten his honorable reappearance) to the jurists having the right to leadership and state positions and their obedience to them is an obligation on the whole nation. With regard to the religious supremacy in the era of backbiting , and the necessity of forming a government therein and that the nation must – if possible – establish a just government and follow the wise and knowledgeable leadership? Or can it live in the shadow of commotion, or under the government of the tyrant?... All these and other questions were answered by Imam Ruhollah Khomeini, may his secret be sanctified.

Many believe that the Imam (sanctified his secret) raised an issue of “Welayat-e faqih” means “ religious supremacy” during his academic research which he delivered to students of religious sciences in Najaf at the end of the sixties of the last century, and devoted them to research in the theory of velayat-e faqih and the governance of Islam, which was collected and printed under the title of Islamic government. This theory was previously discussed by the imam in his book “Kashf al-Asrar” which he wrote in the forties of the last century, and in order to spread this original thought in the state and the government of the Waliyat al-Faqih, which

includes all conditions, according to the thought of Imam Khomeini, may his secret be sanctified, because of its originality, depth and diligence, we set out to study this thought in a scientific research written according to the conditions of scientific research .

Our research titled (Renewal Thesis in Referential Thought, Theory of the supreme religious man "Walyat al-Faqih" in the Thought of Ruhollah Imam Khomeini as a model). We have divided it into many topics books and other resources from the texts of Imam Ruhollah Khomeini, may his secret be sanctified, related to the same topic of research.

هوامش البحث :

(١) جعفر بن خضر بن يحيى النجفي (١٢٢٨ أو ١٢٢٧ هـ) المعروف بالشيخ جعفر كاشف الغطاء. تولى الرئاسة العامة للشيعة بعد وفاة أستاذه العلامة بحر العلوم ١٢١٢ هـ. - كان مشهوراً باعتداله في الفقه، وبقوة استنباطه من الأدلة. كما أن له شعراً حسناً. من آثاره: كشف الغطاء، شرح قواعد العلامة، كتاب الطهارة، غاية المأمول في علم الأصول، مختصر كشف الغطاء، الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الاخباريين، ينظر: ولاية الفقيه في فكر الامام الخميني، سلسلة المعارف التعليمية، هامش (١) ص ٢٢ .

(٢) أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر النراقي (١٢٤٥ هـ) فقيه ومحدث ورجالي ورياضي وأستاذ في الفنون والعلوم العقلية، وكان مشهوراً بالزهد والتقوى. وقد استفاد معظم العلوم من والده الملاً محمد مهدي النراقي. كما تتلمذ عند السيد بحر العلوم والشيخ جعفر كاشف الغطاء. وهو أستاذ الشيخ الأنصاري والسيد محمد شفيع الجابلق. من آثاره: معراج السعادة، مفتاح الأحكام، عوائد الأيام، منهاج الوصول إلى علم الأصول، مستند الشيعة وديوان شعر فارسي. ينظر: المصدر نفسه، هامش ٢ ص ٢٢ .

(٣) الميرزا حسين (أو محمد حسين) بن عبد الرحيم النائيني النجفي (١٢٧٣ - ١٣٥٥ هـ) فقيه أصولي، حكيم، ومن كبار مراجع الشيعة، شرع في تحصيله العلمي في "نائين"، وأكمل ذلك في أصفهان وسامراء. ألف كتاب "تنزيه الملة وتنبيه الأمة" بعد إعلان الحركة الدستورية في إيران، وطبع مع تقرير الآخوند الخراساني. وبعد وفاة الشيخ محمد تقي الشيرازي - تلميذ الآخوند - انحصرت مرجعية الشيعة العامة بالمرحوم النائيني والسيد أبي الحسن الأصفهاني. من آثاره: رسالة في اللباس المشكوك، رسالة

في أحكام الخلل في الصلاة، رسالة في نفي الضرر، حواشي على العروة الوثقى. ينظر: المصدر نفسه، هامش ٣ ص ٢٢ .

(٤) المقبولة" هي الحديث الذي يقبل العلماء مضمونه، ويعملون وفقه دون التفات إلى صحة سنده أو عدمها، مثل مقبولة عمر بن حنظلة. ينظر: المصدر نفسه، هامش ٤ ص ٢٢ .

(٥) الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية، ص ١٨٥ .

(٦) ينظر ولاية الفقيه (مصدر سابق)، ص ١٧ .

(٧) الامام الخميني، كشف الاسرار، ص ١٧٩؛ وينظر ايضاً: محمد حسن رجبي، الحياة السياسية للإمام ص ١١٧-١١٨ .

(٨) كشف الاسرار (مصدر سابق)، ص ١٧٩-١٨٠ .

(٩) الإمام الخميني، صحيفة الإمام تراث الإمام الخميني ٩٧ / ٢٠ .

(١٠) محسن زين العابدين، الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه في رؤية الإمام الخميني، ص ٤١ .

(١١) ولاية الفقيه (مصدر سابق)، ص ٥٣ .

(١٢) الحكومة الإسلامية (مصدر سابق)، ص ٧٥ .

(١٣) كشف الاسرار (مصدر سابق)، ص ١٨٢ .

(١٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٣٧ / ٢. وينظر ايضاً: الحرّ العاملي، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ٩٢-٩١ / ٢٧، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي، باب ٨، الحديث ٥٠، وكذلك في الباب ١١ .

(١٥) الحكومة الإسلامية (مصدر سابق)، ص ٧٥ .

(١٦) الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص ٣٧ .

(١٧) ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ١ / ٢٦٧ .

(١٨) ونص الرواية عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحل ذلك؟ قال: "من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذه سحتاً وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه يحكم الطاغوت، وما (الذي) أمر الله أن يكفر به. قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ قلت: فكيف يصنعان؟ قال: "ينظران من كان منكم قد روى حديثاً، ونظر في حالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً ، ينظر: الكليني، الكافي، ٦٧ / ١، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠ .

(١٩) كمال الدين وتمام النعمة، ٤٨٤ / ٢، باب التوقيعات، الحديث ٤ .

(٢٠) عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: "أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك... (إلى أن قال): أما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله. وأما محمد بن عثمان العمري، فرضي الله عنه وعن أبيه، فإنه ثقني، وكتابه كتابي. ينظر: الصدوق، المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٢١) الحكومة الإسلامية (مصدر سابق)، ص ١١٦-١١٧.

(٢٢) ينظر ولاية الفقيه، (مصدر سابق)، ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢٣) الحكومة الإسلامية، (مصدر سابق)، ص ٦٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢٥) محمد حسن رجبي (مصدر سابق)، ص ١١٩.

مصادر البحث:

❖ الحرّ العاملي، محمد بن حسن.

١- تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ط ١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، (قم، ١٤٠٩هـ).

❖ الخميني، روح الله الموسوي.

٢- الحكومة الإسلامية، ط، ترجمة وإعداد مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، (بيروت، ١٩٩٨م).

٣- صحيفة الإمام تراث الإمام الخميني قدس سره، ط ١، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، (طهران، ٢٠٠٩م).

٤- كشف الاسرار، كتاب اليكتروني (شبكة الانترنت).

❖ ابن شعبة الحراني، ابو محمد الحسن بن علي (ت اواخر القرن الرابع الهجري).

٥- تحف العقول، تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاري، ط ٢، مؤسسة النشر الإسلامي (قم المقدسة، ١٣٦٣).

❖ الصدوق، محمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١هـ).

٦- الإمامة والتبصرة من الحيرة، ط ١، مدرسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، (قم، ١٤٠٤هـ).

- ٧- عيون أخبار الرضا عليه السلام، تحقيق وتصحيح مهدي الالاجوردي، ط ١، نشر جهان، (طهران، ١٤٢٠هـ).
- ٨- كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، ط ٢، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة (قم المشرقة، ١٤٠٥هـ).
- ❖ الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)
- ٩- الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، ط ٥ (قم، ١٣٦٣).
- ❖ محسن زين العابدين،
- ١٠- الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه في رؤية الإمام الخميني، مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر.
- ❖ محمد حسن رجبي.
- ١١- الحياة السياسية للإمام الخميني قدس سره، ترجمة فاضل عباس بهزاديان دار المعارف الإسلامية الثقافية، (إيران، ٢٠٢٠ م).
- ١٢- ولاية الفقيه في فكر الامام الخميني، سلسلة المعارف التعليمية، ط ١، دار المعارف الإسلامية الثقافية، (إيران، ٢٠١٧م).